المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

رئيس الحكومة

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2019

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3
1. تقديم موجز الاستراتيجية 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 9
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج 11
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 12
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج 16
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 17
7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية 20
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 21
الجزء الثاني : تقديم البرامج 23
برنامج 110 : توجيه وقيادة الحكومة 24
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 24
2. مسؤول البرنامج 25
3. المتدخلين في القيادة 25
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 25
برنامج 104 : حماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية 26
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 26
2. مسؤول البرنامج 26
3. المتدخلين في القيادة 26
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 27
برنامج 105 : معالجة المعلومات المالية 40
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 40
2. مسؤول البرنامج 41
3. المتدخلين في القيادة 41
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 41

برنامج 106 : الوقاية ومحاربة الرشوة..... 47
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 47
2. مسؤول البرنامج..... 47
3. المتدخلين في القيادة..... 47
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 47
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 52
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 53
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 53
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 55
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 56

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز الاستراتيجية

مشروع نجاعة الأداءرئيس الحكومة يتضمن أيضا : مشروع نجاعة الأداءاللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذاتالطابع الشخصي، مشروع نجاعة الأداء وحدة معالجة المعلومات المالية ومشروع نجاعة الأداءالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

1- تقديم موجز لاستراتيجية رئيس الحكومة

حمل الدستور الجديد للمملكة، الذي تم التصويت عليه في استفتاء فاتح يوليوز 2011 ، تحولا نوعيا في اختصاصات "رئيس الحكومة"، وهي التسمية التي حلت محل "الوزير الأول" بمقتضى هذا الدستور. ويمكن تلخيص أهم صلاحيات رئيس الحكومة في ما يلي:

- يمارس رئيس الحكومة السلطة التنفيذية، ويمكن أن يفوض بعض سلطه إلى الوزراء**الفصل90** من الدستور.
- يرأس رئيس الحكومة مجلس الحكومة الذي يتداول في القضايا والنصوص التالية: السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري، السياسات العمومية، السياسات القطاعية، القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان وبالنظام العام، مشاريع القوانين، ومن بينها مشروع قانون المالية، قبل إيداعها بمكتب مجلس النواب دون إخلال بالأحكام الواردة في الفصل 49 من الدستور، مراسيم القوانين، مشاريع المراسيم التنظيمية، مشاريع المراسيم المشار إليها في الفصول 65 و66 و70 من الدستور، المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري، تعيين الكتاب العامين، ومديري الإدارات المركزية بالإدارات العمومية، ورؤساء الجامعات والعمداء، ومديري المدارس والمؤسسات العليا وكذا التعيين في باقي المناصب العليا المشار إليها في القانون التنظيمي رقم 02-12.
- ويطلع رئيس الحكومة الملك على خلاصات مداولات مجلس الحكومة.
- لرئيس الحكومة أن يطلب عقد المجلس الوزاري**الفصل 48**من الدستور، ويتداول في: التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة ومشاريع مراجعة الدستور ومشاريع القوانين التنظيمية والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية، ومشاريع القوانين-الاطار ومشروع قانون العفو، ومشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري، وإعلان حالة الحصار، وإشهار الحرب، ومشروع مرسوم حل مجلس النواب، والتعيين في بعض الوظائف المدنية وتعيين المسؤولين عن المؤسسات والمقاولات الإستراتيجية.

- يمكن لرئيس الحكومة، بتفويض من الملك، أن يرأس مجلس الوزراء على أساس جدول أعمال محدد**الفصل 48**من الدستور.
- يمكن لرئيس الحكومة، بتفويض من الملك، أن يرأس المجلس الأعلى للأمن على أساس جدول أعمال محدد**الفصل 54**من الدستور.
- يعين رئيس الحكومة في الوظائف المدنية في الإدارات العمومية وفي الوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية، دو ن إخلال بأحكام**الفصل 49**من الدستور. ويمكن له تفويض هذه السلطة**الفصل 91**من الدستور.
- يقترح رئيس الحكومة المرشحين للتعيين في المناصب المدنية المنصوص عليها في**الفصل 49**من الدستور.
- لرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر، من أعضاء الحكومة.
- لرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر، من أعضاء الحكومة، بناء على استقالتهم، الفردية أو الجماعية. ويترتب عن استقالة رئيس الحكومة إعفاء الحكومة بكاملها. وتواصل الحكومة المنتهية مهامها، تصريف الأمور الجارية إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة.
- يقدم رئيس الحكومة الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة أمام مجلس البرلمان الذي يعنيه الأمر، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة كل شهر**الفصل 100**من الدستور.
- يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين**الفصل 101**من الدستور.
- يمكن لرئيس الحكومة التقدم بطلب منح الثقة بشأن تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة، أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه. ويؤدي سحب الثقة إلى الاستقالة الجماعية للحكومة**الفصل103**من الدستور.
- يمكن لرئيس الحكومة حل مجلس النواب بعد استشارة الملك ورئيس المجلس ورئيس المحكمة الدستورية، بمرسوم يتخذ في مجلس وزاري**الفصل 104**من الدستور.
- كما أن لرئيس الحكومة حق التقدم باقتراح القوانين**الفصل 78**من الدستور.

رئيس الحكومة من خلال هذه الصلاحيات، يقود ويوجه الحكومة لتطبيق وتنفيذ البرنامج الحكومي الذي يعتبر بمثابة خريطة الطريق لتنفيذ مختلف الاستراتيجيات في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والشؤون الخارجية.

2- تقديم موجز لاستراتيجية اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي مؤسسة مهمتها تنظيم استخدام المعطيات الشخصية في المغرب لضمان حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية وتحقيق التوازن في استخدام المعطيات الشخصية من خلال السهر على التطبيق الفعال لأحكام القانون 09-08.

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، السلطة الوطنية المكلفة بمراقبة حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية، تسعى إلى الاعتراف بها كنموذج في مجالها الجغرافي والثقافي.

في جميع أنحاء العالم يلاحظ أن أهمية حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية تزداد بسبب تطور تكنولوجيا المعلومات والمجتمع الرقمي .وهكذا اصبح المجتمع الدولي يعلق أهمية أكبر على هذا القطاع .

وفي هذا الصدد قامت الأمم المتحدة بإنشاء "مقرر خاص للأمم المتحدة معني بالخصوصية"، كما أن الولايات المتحدة لديها تشريعات قطاعية، وأن بلدان كثيرة بدأت في إنشاء مؤسسات واعتماد تشريعات بشأن هذا الموضوع. .

وفي المغرب، فان تطور الخدمات عن بعد "**L'Offshoring**" ووضع استراتيجية "المغرب الرقمي" تستوجب تهيئة مناخ من الثقة الرقمية، و التي من دعائمها اعتماد المادة 24 من الدستور، و القانون 09-08، و كدا إنشاء اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، رائدة في بيئتها الجغرافية والثقافية، تجمع خصائص مؤسسة فعالة على الرغم من المشاكل الهيكلية التي تعيق عملها، ولا سيما غياب هيكلة رسمية وإطار قانوني واضح .

و للتخفيف من حدة هذه المشاكل تم تقديم مرسومين إلى المصالح المعنية، بالإضافة إلى ذلك، تم اقتراح إدخال تعديلات على القانون 09-08 لمراعاة التجربة التي راكمتها اللجنة خلال سنوات الممارسة الفعلية، ولمراعاة تطور الأنظمة والتشريعات على الصعيد الدولي ولا سيما النظام العام الأوروبي الجديد، والاتفاقية رقم 108،) Safe Harbor ملاذ أمين)، والحق في النسيان، وما إلى ذلك .

3- تقديم موجز لاستراتيجية وحدة معالجة المعلومات المالية

وحدة معالجة المعلومات المالية (الوحدة) هي الهيئة الإدارية المغربية المكلفة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي وحدة معلومات مالية ذات طابع إداري، ملحقة برئاسة الحكومة.

أنشأت الوحدة بموجب المرسوم رقم 2-08-572 الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2008، طبقا للمادة 14 من القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، حيث تم تنصيبها من طرف الوزير الأول بتاريخ 10 أبريل .2009

من خلال دورها المركزي داخل المنظومة المغربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المغربي، تمارس الوحدة عدة اختصاصات، منها أ- **المهامالوظيفية والاستراتيجية، ب- المهام العملياتية، ج- مهام الإشراف والرقابة.**

أ- أهم المهام الوظيفية والاستراتيجية

أهم المهام الوظيفية والاستراتيجية للوحدة هي:

- اقتراح أي إصلاح تشريعي أو تنظيمي أو إداري ضروري على الحكومة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب،
- إبداء رأيها للحكومة حول مضمون التدابير المتعلقة بتطبيق أحكام هذا الباب،
- تحديد الشروط الخاصة بالعمليات التي تدخل في مجال تطبيق احكام قانون مكافحة غسل الاموال،
- التعاون والمشاركة مع المصالح والهيئات الأخرى المعنية في دراسة التدابير التي يتعين تنفيذها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،
- ضمان التمثيل المشترك للمصالح والمؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب-أهم المهام العملياتية

تتمثل المهام العملياتية الرئيسية للوحدة في:

- جمع ومعالجة وطلب المعلومات المرتبطة بأفعال يشتبه في أن لها علاقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ القرار بشأن مآل القضايا المعروضة عليها،
- ممارسة حق طلب المعلومات والتوصل بها من الأشخاص الخاضعين والإدارات العمومية والمؤسسات الاخرى الخاضعة للقانون العام أو الخاص،
- تبادل المعلومات المالية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية،
- إحالة الحالات التي يبدو أن لها صلة بجريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، على النيابة العامة،
- تكوين قاعدة للمعطيات المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ج -مهام الاشراف والمراقبة

تمارس الوحدة دور سلطة الإشراف والرقابة على الأشخاص الخاضعين الذين لا يتوفرون على هيئة إشراف أو مراقبة محددة بموجب قانون.

وفي هذا الصدد، تتولى الوحدة السهر على احترام الأشخاص الخاضعين الذين يوجدون تحت رقابتها، للمقتضيات المنصوص عليها في القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، كما تحدد كيفيات تنفيذ مقتضيات هذا القانون.

4- تقديم موجز للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

وقع المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 دجنبر 2003، وتم التصديق عليها يوم 9 ماي 2007. تنص المادة 6 من الاتفاقية المذكورة على أن الدول الأطراف ملزمة بإحداث هيئة أو هيئات للوقاية من الرشوة. وفي إطار تطبيق مقتضيات هذه المادة تم بمقتضى المرسوم رقم 1228-05-2 بتاريخ 13 مارس 2007، إحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

وتناط بالهيئة المركزية مهمة تنسيق سياسات الوقاية من الرشوة والإشراف عليها والسهر على تتبع تنفيذها وجمع ونشر المعلومات في هذا المجال.

ويعهد إليها القيام بالمهام التالية:

تقترح على الحكومة التوجهات الكبرى لسياسة الوقاية من الرشوة ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لمكافحة الرشوة؛

تقترح التدابير الرامية إلى تحسيس الرأي العام وتنظم حملات إعلامية لهذا الغرض؛

تساهم بتعاون مع الإدارات والمنظمات المعنية، في تنمية التعاون الدولي في مجال الوقاية من الرشوة؛

تتولى تتبع وتقييم التدابير المتخذة لتنفيذ سياسة الحكومة في هذا المجال وتوجيه توصيات إلى الإدارات والهيئات العمومية والمقاولات الخاصة وإلى كل متدخل في سياسة الوقاية من الرشوة؛

تبدي إلى السلطات الإدارية، بعض الآراء حول التدابير الممكن اتخاذها للوقاية من الرشوة؛

تتولى جمع كل المعلومات المرتبطة بظاهرة الرشوة وتدبير قاعدة المعطيات المتعلقة بها؛

تخبر السلطة القضائية المختصة بجميع الأفعال التي تبلغ إلى علمها بمناسبة مزاولة مهامها والتي تعتبرها أفعالا من شأنها أن تشكل رشوة يعاقب عليها القانون.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)	% مشروع قانون المالية لسنة 2019/ قانون المالية للسنة 2018
الموظفون	98 534 000	98 534 000	-
المعدات والنفقات المختلفة	575 224 000	603 244 000	4,87
الاستثمار	461 675 000	571 675 000	23,83
المجموع	1 135 433 000	1 273 453 000	12,16

- **تعليق**

اعتمادات الموظفين المتوقعة برسم سنة 2019 تتضمن مصاريف الموظفين ل:

1. رئيس الحكومة
2. وحدة معالجة المعلومات المالية
3. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
4. اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي
5. المرصد الوطني للتنمية البشرية
6. مجلس المنافسة

وفيما يخص اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة فتتضمن مصاريف:

1. رئيس الحكومة.
2. الهيئات التابعة لرئيس الحكومة (وحدة معالجة المعلومات المالية، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوةواللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي).
3. إعانات التسيير لخمسة عشر مؤسسة (15) وإعانة لفائدة المنضمات النقابية وإعانة لفائدة الاتحاد الوطني لنساء المغرب (أنظر مشروع ميزانية المعدات والنفقات المختلفة لسنة 2019).

أما اعتمادات الاستثمار فتضمن:

1. مصاريف رئيس الحكومة.
2. مصاريف الهيئات المذكورة أعلاه.

3. دفع (versement) لفائدة : صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، دفع لوكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعمالات وأقاليم الشمال، دفع لوكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم جنوب المملكة ودفع لوكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالة وأقاليم الجهة الشرقية بالمملكة.
4. -إعانات الاستثمار: لفائدة المدرسة الوطنية العليا للإدارة، الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والهيأة الوطنية لضبط الكهرباء

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2019
	مشروع قانون المالية للسنة 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	98 534 000					
المعدات والنفقات المختلفة	603 244 000	18 000 000	-			
الاستثمار	571 675 000	-	-			
المجموع	1 273 453 000	18 000 000	-	3 510 000 000	300 000 000	4 501 453 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

1. الكولف الملكي دار السلام

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

1. صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
2. صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات
3. صندوق الخدمة الأساسة للمواصلات
4. صندوق مكافحة اثار الجفاف
5. صندوق التأهيل الإجتماعي
6. صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)			% مشروع قانون المالية للسنة 2019 / قانون المالية للسنة 2018
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
توجيه وقيادة الحكومة	1 092 183 000	98 534 000	565 654 000	565 995 000	12,64
حماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية	15 000 000	-	13 920 000	1 080 000	-
معالجة المعلومات المالية	14 000 000	-	10 950 000	3 050 000	-
الوقاية ومحاربة الرشوة	14 250 000	-	12 700 000	1 550 000	-
المجموع	**1 135 433 000**	**98 534 000**	**603 224 000**	**571 675 000**	**12,15**

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
توجيه وقيادة الحكومة	98 534 000
حماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية	-
معالجة المعلومات المالية	-
الوقاية ومحاربة الرشوة	-

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 110 : توجيه وقيادة الحكومة

- جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	48 731 500	-	48 731 500
إعانات و تحويلات	516 922 500	565 000 000	1 081 922 500
دعم المهام	-	995 000	995 000

برنامج 104 : حماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	4 780 000	-	4 780 000
تدبير الشكايات، بحث ومراقبة	550 000	-	550 000
يقظة، دراسات وخبرة	920 000	-	920 000
التموقع على المستوى الدولي	2 900 000	-	2 900 000
تحسيس وتطوير منظومة لحماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية	4 770 000	-	4 770 000
الحق في الحصول على المعلومات	-	-	-
دعم المهام	-	1 080 000	1 080 000

برنامج 105 : معالجة المعلومات المالية

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	9 230 000	-	9 230 000
ملائمة وتقييم	940 000	-	940 000
توعية واعلام	780 000	-	780 000
دعم المهام	-	3 050 000	3 050 000

برنامج 106 : الوقاية ومحاربة الرشوة

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
إتصال و توعية	2 000 000	-	2 000 000
وقاية، تدبير الشكايات والتضلمات والبحث	3 100 000	-	3 100 000
دعم المهام	7 600 000	-	7 600 000
دعم المهام	-	1 550 000	1 550 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 8: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	603 224 000	571 675 000	1 174 899 000
المجموع	**603 224 000**	**571 675 000**	**1 174 899 000**

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
نفقات الموظفين	98 534 000	-	98 534 000	98 534 000	98 534 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	575 224 000	-	603 224 000	603 224 000	603 224 000
نفقات الاستثمار	461 675 000	-	571 675 000	571 675 000	571 675 000
المجموع	1 135 433 000	-	1 273 433 000	1 273 433 000	1 273 433 000

- جدول 10 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	18 000 000	-	18 000 000	18 000 000	18 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	3 295 996 000	-	3 510 000 000	200 000 000	20 000 000
الفئات الأخرى للحسابات الخصوصية	-	-	-	-	-

- جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
توجيه وقيادة الحكومة					
الميزانية العامة	1 092 183 000	-	1 230 183 000	1 230 183 000	1 230 183 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	18 000 000	-	-	18 000 000	18 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	3 295 996 000	-	-	-	-
حماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية					
الميزانية العامة	15 000 000	-	15 000 000	15 000 000	15 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
معالجة المعلومات المالية					
الميزانية العامة	14 000 000	-	14 000 000	24 275 000	32 425 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
الوقاية ومحاربة الرشوة					
الميزانية العامة	14 250 000	-	14 250 000	14 250 000	14 250 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
المدرسة الوطنية العليا للإدارة					
المداخيل الإجمالية					
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	30 000 000		30 000 000	30 000 000	30 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	5 000 000		5 000 000	5 000 000	5 000 000

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
110 : **توجيه وقيادة الحكومة** مسؤول البرنامج : **مدير الشؤون المالية والادارية.**	هدف 1.110 : توجيه الحكومة لتنفيذ مشروع البرنامج الحكومي	مؤشر 1.1.110 : عدد مشاريع القوانين المدروسة والمصادق عليها في المجلس الحكومي	
104 : **حماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية** مسؤول البرنامج : **السيد كاتب عام اللجنة.**	هدف 1.104 : تعزيز ثقافة حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية وتطوير منظومة éco système	مؤشر 1.1.104 : عدد أنشطة التوعية التي تم تنظيمها	
		مؤشر 2.1.104 : عدد لقاءات المواكبة للهيئات العامة والخاصة	
	هدف 2.104 : ضمان احترام حقوق الأفراد ومسك سجل وطني	مؤشر 1.2.104 : عدد الشكايات المتوصل بها	
		مؤشر 2.2.104 : عدد عمليات المراقبة	
		مؤشر 3.2.104 : عدد الإشعارات بالمعالجة ونقل المعطيات إلى الخارج	
	هدف 3.104 : المساهمة في تطور حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية	مؤشر 1.3.104 : عدد التظاهرات الدولية التي نظمتها اللجنة الوطنية	
		مؤشر 2.3.104 : عدد مشاركات اللجنة الوطنية في أحداث دولية	

		مؤشر 3.3.104 : عدد المداولات الفقهية المعتمدة	
105 : **معالجة المعلومات المالية** مسؤول البرنامج : **رئيس وحدة معالجة المعلومات المالية.**	هدف 1.105 : المساهمة في تحسين ظروف عمل موظفي الوحدة	مؤشر 1.1.105 : متوسط التكلفة السنوية للتسيير لكل موظف	
		مؤشر 2.1.105 : عدد أنظمة التدبير المحوسبة	
	هدف 2.105 : ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوحدة للمعايير الدولية	مؤشر 1.2.105 : عدد النصوص التشريعية والتنظيمية المعدلة	
	هدف 3.105 : الرفع من مستوى تعبئة الجهات الفاعلة الوطنية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مؤشر 1.3.105 : عدد الفعاليات المنظمة من طرف الوحدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	
106 : **الوقاية ومحاربة الرشوة** مسؤول البرنامج : **مدير قطب الدعم.**	هدف 1.106 : إنجاز دراسات و إصدار استشارات و معالجة الشكايات	مؤشر 1.1.106 : عدد الدراسات و التقارير الموضوعاتية المنجزة	
		مؤشر 2.1.106 : عدد الاستشارات و التوصيات الصادرة	
		مؤشر 3.1.106 : حجم الشكايات المعالجة	
	هدف 2.106 : تنظيم أيام للتحسيس و الإعلام و التبادل و التكوين حول آفة الفساد	مؤشر 1.2.106 : عدد الإجراءات التحسيسية المنجزة	
		مؤشر 2.2.106 : عدد التظاهرات المنظمة في السنة	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 110 : توجيه وقيادة الحكومة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يسهر رئيس الحكومة باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية على العمل على تنسيق عمل هذه الأخيرة،قيادتها وتوجيهها من أجل تنفيذ مشروع البرنامج الحكومي، تنفيذ السياسات العمومية، ضمان تطبيق القوانين، مراقبة عمل المؤسسات العمومية والمقاولات.

يتضمن البرنامج الحكومي الخطوط الرئيسية للعمل الذي تعتزم الحكومة تطبيقه في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والشؤون الخارجية.

لتنفيذ هذا البرنامج يقوم رئيس الحكومة بممارسة صلاحياته والتي حددتها مواد دستور2011 خاصة المادة 92 التي تنضم عمل المجلس الحكومي والذي يتداول، تحت رئاسة رئيس الحكومة، في القضايا والنصوص التالية:

- السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري؛
- السياسات العمومية؛
- السياسات القطاعية؛
- طلب الثقة من مجلس النواب، قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها؛
- القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان وبالنظام العام؛
- مشاريع القوانين، ومن بينها مشروع قانون المالية، قبل إيداعها بمكتب مجلس النواب دون إخلال بالأحكام الواردة في الفصل 49 من الدستور؛
- مراسيم القوانين؛
- مشاريع المراسيم التنظيمية؛
- مشاريع المراسيم المشار إليها في الفصول 65 و66 و70 من الدستور؛
- المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري؛
- تعيين الكتاب العامين، ومديري الإدارات المركزية بالإدارات العمومية، ورؤساء الجامعات والعمداء، ومديري المدارس والمؤسسات العليا.

2. مسؤول البرنامج

مدير الشؤون المالية والادارية.

3. المتدخلين فى القيادة

جميع الوزارات والمؤسسات العمومية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.110: توجيه الحكومة لتنفيذ مشروع البرنامج الحكومي

المؤشر 1.1.110 : عدد مشاريع القوانين المدروسة والمصادق عليها في المجلس الحكومي

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	66	50	50	50	55	55	2021

- **توضيحات منهجية**

يمكنهذا المؤشر من معرفة عدد مشاريع القوانين التي بواسطتها سيتم تنفيذ السياسات العمومية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والشؤون الخارجية.

- **مصادر المعطيات**

مصالح رئيس الحكومة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عدد مشاريع القوانين المقدمة في المجلس الحكومي مشروط بعمل الوزارات الأخرى.

- **تعليق**

برنامج 104 : حماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تقديم موجز لاستراتيجية اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات طابع شخصي هي السلطة المغربية المسؤولة عن حماية الحياة الخاصة و المعطيات الشخصية .وفي هذا الصدد، تعمل اللجنة، وفقا لأحكام القانون 09-08، على زيادة الشفافية في استخدام المعطيات الشخصية من قبل الهيئات العامة والخاصة من أجل ضمان التوازن بين احترام الحياة الخاصة للأفراد وحاجة المنظمات إلى استخدام المعطيات الشخصية في أنشطتها. وبما أن الرقمنة تزداد تقدما في مجتمعاتنا الحديثة، فإنها تضع تعميم المعطيات الشخصية في صميم مجموعة من القضايا، أحد جوانبها الأساسية هو حماية الخصوصية.وبهذا الخصوص، تشكل دستورية الحياة الخاصة وانضمام المغرب إلى اتفاقية مجلس أوروبا 108 رسائل قوية ورغبة قوية في وضع بلدنا في مصاف الدول الرائدة في هذا المجال.

في هذا الاتجاه، فإناللجنة الوطنية، تمشيا مع توجهات الحكومة في هذا الموضوع، تطمح في مواصلة جهودها لإرساء أسس سليمة للثقافة الرقمية وجعل حماية المعطيات الشخصية في المغرب برنامج عمل حقيقي يزاوج بين الترافع، التأثير و المواكبة.وبالتالي، فإن طموحنا يتوافق مع الموارد المالية المتاحة لجعل حماية المعطيات الشخصية في المغرب مطلبا ديمقراطيا يوازن بين الحق في الخصوصية وتطوير الاقتصاد الرقمي .

وستكون هناك ثلاثة تحديات ذات أهمية خاصة يستوجب رفعها أثناء تنفيذ هذه الاستراتيجية والتي ترد هنا في شكل أهداف:

الهدف 1: تعزيز ثقافة حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية وتطوير **منظومة éco système**

الهدف 2: ضمان احترام حقوق الأفراد ومسك سجل وطني

الهدف 3: المساهمة في تطوير حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية

2. مسؤول البرنامج

السيد كاتب عام اللجنة.

3. المتدخلين في القيادة

مسؤولي الشعب كل حسب اختصاصه:

- شعبة التواصل
- شعبة الخبرة و المراقبة
- شعبة الشؤون القانونية
- شعبة الشؤون الادارية و المالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.104: تعزيز ثقافة حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية وتطوير منظومة éco système

المؤشر 1.1.104 : عدد أنشطة التوعية التي تم تنظيمها

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	20	12	12	15	15	15	2021

- **توضيحات منهجية**

يعكس هذا المؤشر عدد أنشطة التوعية (ورشات، ندوات وحملات تواصليةمختلفة)

يستند عمل اللجنة في هذا المجال على ما يلي :

1. جودة الرسائل، الفئات المستهدفة التي تم التواصل معها والتغطية الجهوية،
2. وعي و انخراط الجهات التي تعتبرها اللجنة حلقة وصل لمواصلة جهود التوعية.

- **مصادر المعطيات**

شعبة التواصل.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- لا يأخذ بعين الاعتبار عدد الأشخاص و تنوع الفئات المستهدفة التي تم التواصل معها،

- لا يأخذ في الاعتبار الأثر المضاعف لتوعية الشركاء الذين يعتبرون حلقات وصل.

- **تعليق**

إن حماية الحياة الخاصة في المغرب لن تكون ممكنة دون توحيدوتظافر جهود كل الأطراف الفاعلة في المنظومة المحيطة بحماية المعطيات الشخصية.

وفي هذا الإطار، تعمل اللجنة الوطنية على تطوير مجموعة من الإجراءات تستهدف كل طرف من الأطراف الفاعلة:

- **السلطة القضائية:** تم تنظيم عدة أوراش عمل مخصصة للمحامين، القضاة والمصالح الأمنية في عدة مناطق من المملكة (الرباط والدار البيضاء وأكادير والعيون ...) حول حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية و التدابير الممكنة للتعاون بين اللجنة الوطنية وهذه الأطراف الفاعلة.

- **الفدراليات المهنية:** التعاون في قضايا محددة تهم القطاع الذي يمثلونه. على سبيل المثال، تم تنظيم العديد من أوراش العمل مع فدراليات ترحيل الخدمات حول الملائمة مع النظام الأوروبي الجديد المتعلق بحماية المعطيات الشخصية (RGPD) ، والتي سيكون لها أثر بشكل مباشر على أنشطتها.

- **المجتمع المدني:**
  - تنظيم ندوة خاصة حول دور المجتمع المدني في حماية الحق في الحياة الخاصة؛
  - إعداد دفتر تحملات لصالح جمعية "صوت المرأة الأمازيغية" بعد فوزها على اثر طلب تقديم مشاريع الذي نظمته اللجنة الوطنية بتعاون مع وكالة التعاون الألمانية.GIZ

- **الشركات المتخصصة في المواكبة على الملاءمة:** ورشة عمل خاصة لتحديد محاور تبسيط الإجراءات التي تقوم بها هذه الشركات لدى اللجنة الوطنية؛

- **الصحافة:**
  - العديد من وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية تقوم بنقل أخبار اللجنة الوطنية و تسائل اللجنة الوطنية بشأن قضايا وملفات متعلقة بحماية الحياة الخاصة؛

ورشتي تدريب لفائدة الصحفيين في كل من الدار البيضاء ومراكش حول هذا الموضوع.

المؤشر 2.1.104 : عدد لقاءات المواكبة للهيئات العامة والخاصة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	300	260	265	270	270	270	2021

- **توضيحات منهجية**

يوضح هذا المؤشر:

- عدد لقاءات المواكبة التي تنظمها اللجنة لصالح مسؤولي المعالجة في جهودهم الرامية إلى الامتثال للقانون 09-08.
- الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية من حيث التحسيس وعدد الشكايات المقدمة وعمليات المراقبة التي يتم إجراؤها وعدد القضايا المعروضة على المحاكم، كلها تزيد من طلبات مواكبة اللجنة الوطنية من أجل الملاءمة مع القانون 08-09.

- **مصادر المعطيات**

شعبة الشؤون القانونية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعكس هذا المؤشر جزئيا حجم جهود المواكبة الذي تقدمها اللجنة الوطنية. كما أنه لا يترجم عدد طلبات الملاءمة الناتجة عن عمليات المواكبة التي تقدمها اللجنة الوطنية.

- **تعليق**

- عدد جلسات المواكبة ونوعيتها لها تأثير إيجابي على عدد طلبات الملائمة المرسلة إلى اللجنة فضلا عن نوعية الملفات المقدمة، والتي من المرجح أن تقلل من جهود دراسات الملفات و تقليص اجال معالجتها.
- عدد جلسات الدعم يتزايد باستمرار، وهذا يدل على الاهتمام المتزايد من الهيئات العامة والخاصة للامتثال للقانون 09-08.
- التوجه المستقبلي للجنة إلى وضع دلائل الملائمة.

الهدف 2.104: ضمان احترام حقوق الأفراد ومسك سجل وطني

المؤشر 1.2.104 : عدد الشكايات المتوصل بها

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	508	600	650	680	680	680	2021

- **توضيحات منهجية**

- يوفر هذا المؤشر معلومات عن عدد الشكايات التي تتلقاها اللجنة الوطنية، الشيء الذي يعكس مستوى وعي المواطنين بحماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية،
- يعكس هذا المؤشر أهمية إجراءات التحسيس وتكريس ثقافة حماية المعطيات الشخصية ودرجة انخراط الأشخاص المعنيين في الدفاع عن حقوقهم والابلاغ عن الانتهاكات عند معالجة معطياتهم الشخصية.

- **مصادر المعطيات**

شعبة المراقبة و الخبرة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يأخذ هذا المؤشر في الحسبان مدى تعقيد بعض الشكايات التي تتطلب عدة عمليات تفاعلات مع جهات فاعلة أخرى (**الشاكي، مسؤولي المعالجة، العدالة، الشرطة وغيرها**).

- **تعليق**

تسهر اللجنة الوطنية على احترام حقوق الأشخاص المعنيين على النحو المنصوص عليه في التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية.

هذا الاحترام مضمون بتدابير:

- **قبلية:** بالإضافة إلى التحسيس، تتحقق اللجنة الوطنية مسبقا من أن معالجة المعطيات الشخصية تتوافق مع القانون من خلال الإشعار بالمعالجات، وهذه الأخيرة تؤطرها بالمداولات. كما أن اللجنة تقوم كذلك بإبداء الرأي في مشاريع النصوص التي قد يكون لها صلة بالمعطيات الشخصية.

- **بعدية:** تتوصل اللجنة الوطنية بشكايات الأشخاص الذين يعتبرون أن حقوقهم قد تضررت، كما يمكنها ممارسة صلاحياتها في التحقيق والمراقبة.

تتلقى اللجنة الوطنية وتحقق في شكايات المواطنين والأجانب المقيمين في المغرب الذين يعتبرون أن حقوقهم قد تضررت من قبل المسؤول عن المعالجة.

هذا المؤشر يتسم بأهمية خاصة من حيث أنه يعكس الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل احترام الحياة الخاصة للأشخاص المعنيين ومعطياتهم الشخصية، ويقدم معلومات عن درجة مشاركة الأفراد في الدفاع عن حقوقهم، وغرس ثقافة حماية الحياة الخاصة للأشخاص المعنيين ومعطياتهم الشخصية. تطور هذا المؤشر يجعل من الممكن معرفة مستوى الوعي للمواطنين فيما يتعلق بحماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية.

ويلاحظ ارتفاع سريع في عدد الشكايات الواردة، مما يشير بلا شك إلى انتشار ثقافة حماية المعطيات الشخصية في المغرب، وهو الشيء الذي ساهمت فيه اللجنة الوطنية إلى حد كبير من خلال حملات التحسيس والتواصل التي ما فتئت تقوم بها.

المؤشر 2.2.104 : عدد عمليات المراقبة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	170	175	180	185	190	190	2021

- **توضيحات منهجية**

يترجم هذا المؤشر عدد عمليات المراقبة التي قامت بها اللجنة و يعكس أهمية العمل الاستباقي والرادع للجنة الوطنية من أجل حماية المعطيات الشخصية.

مهام المراقبة مختلفة:

- **المراقبة بعين المكان؛**
- **مراقبة المواقع الإلكترونية؛**
- **المراقبة عبر الوثائق.**

الهدف المنشود هنا هو التحقق من احترام المسئولين عن المعالجة لأحكام القانون 08-09 ونصوصه التطبيقية.

- **مصادر المعطيات**

شعبة المراقبة و الخبرة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

  - لا يسلط الضوء على الجهود المبذولة للوصول إلى جهات مختلفة.
  - لا يأخذ في الاعتبار متابعة الملفات المتبقية عن السنوات السابقة و الغير مقفلة.

- **تعليق**

فيما يتعلق بالمراقبة، تتمتع اللجنة الوطنية بصلاحيات البحث والتحري، مما يسمح لها بالمراقبة والتحقق من أن معالجة المعطيات الشخصية التي تقوم بها المؤسسات العمومية والخاصة تتلاءم مع الأحكام القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

الغاية من المراقبة هو فحص مدى قانونية ونزاهة المعالجات التي يقوم بها المسئولون عن المعالجة.

يتم إجراء عمليات المراقبة في الحالات التالية:

- **تنفيذ قرار للجنة الوطنية يقضي بالاهتمام بموضوع معين أو مراقبة قطاع معين؛**
- **الاستجابة لشكاية واردة؛**
- **إجراء تحقيق في القضايا التي تثيرها وسائل الإعلام (الصحف والمجلات والتلفزيون والإنترنت وغيرها) أو بالتعاون مع سلطات المراقبة للبلدان الأخرى.**

عدد الإنجازات محترم ومستقر إلى حد ما بالنظر إلى عدد المراقبين باللجنة الوطنية. وبالتالي تركز اللجنة الوطنية جهودها على جودة عمليات المراقبة وتعمل على زيادة تأثيرها.

يمكن تفسير إنجازات عامي 2016 و2017 بالجهد الاستثنائي الذي تقوم به اللجنة الوطنية من أجل تحسيس الشركاء حول دخول النظام الأوروبي الجديد المتعلق بحماية المعطيات الشخصية (RGPD) حيز التطبيق.

المؤشر 3.2.104 : عدد الإشعارات بالمعالجة ونقل المعطيات إلى الخارج

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	1 220	1 000	1 060	1 120	1 120	1 120	2021

- **توضيحات منهجية**

يترجم هذا المؤشر عدد الاشعارات بالمعالجة التي تتوصل بها اللجنة الوطنية سواء تعلق الامر بتصاريح المعالجة، طلبات الترخيص بالمعالجة أو طلبات نقل المعطيات الى الخارج.

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية ملزمة بالبث في الطلبات، ابتداء من تاريخ الإيداع:

- **في غضون 24 ساعة بالنسبة للتصريحات بالمعالجة المتوصل بها؛**
- **في غضون شهرين، قابلة للتمديد مرة واحدة فقط، بالنسبة لطلبات الإذن.**

تتم معالجة جميع الطلبات المستلمة في الآجال المذكورة أعلاه.

- **مصادر المعطيات**

شعبة الشؤون القانونية المكلفة بمسك السجل الوطني.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يأخذ في الاعتبار مجهود المواكبة التي يبدل اثناء دراسة الطلبات.

تحسن المؤشر مرتبط بمحددات أخرى: **(التزام المؤسسات بحماية الحياة الخاصة ، المواكبة والتحسيس ... الخ).**

- **تعليق**

لقد قامت اللجنة الوطنية منذ نشأتها بسلسلة من التدابير لتشجيع المسؤولين عن المعالجة على الإشعار بمعالجة المعطيات الشخصية، بصفته التزاما قانونيا ينص عليه القانون 09-08.

وفي هذا الصدد قامت اللجنة الوطنية ب:

- **إعداد ونشر استمارة الإشعار بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي؛**
- **خلق لجان مشتركة مع الفدراليات في مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف إعداد نماذج أذون للمعالجات المشتركة وتبسيط إجراءات إشعارها لدى اللجنة الوطنية؛**

- **التشاور مع مختلف الوزارات لتعيين مسؤولين عن حماية المعطيات الشخصية داخل إداراتهم؛**
- **مواكبة خصيصة للمؤسسات العامة والخاصة في عملية الملاءمة مع للقانون 08-09.**

من أجل ضمان نشر معالجات المعطيات الشخصية التي تقوم بها المؤسسات العمومية والخاصة، ينص القانون رقم 08-09 على قياماللجنة الوطنية بمسك سجل وطني لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. يحدد هذا السجل الخصائص الرئيسية للمعالجات التي توصلت بها اللجنة الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإشعار بالمعالجات لدى اللجنة الوطنية هو التزام ينص عليه القانون 08-09 .

الهدف 3.104: المساهمة في تطور حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية

المؤشر 1.3.104 : عدد التظاهرات الدولية التي نظمتها اللجنة الوطنية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	0	1	1	2	2	2	2021

- **توضيحات منهجية**

يعكس المؤشرين عدد التظاهرات ذات طابع دولي التي نظمتها اللجنة وكذا عدد الدول المشاركة.

تهدف اللجنة الوطنية إلى جمع مختلف مكونات المجتمع الدولي لحماية المعطيات الشخصية في المغرب، مما سيساعد على تسليط الضوء على الجهود المبذولة في هذا المجال.

- **مصادر المعطيات**

شعبة التواصل

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

امكانية التقليل من الجهود التي تبذلها اللجنة من خلال الاقتصار على عدد التظاهرات و الذي لا يعكس أهمية التظاهرات المنظمة. يشهد على ذلك مثال الحدث الدولي الذي نظمته اللجنة عام 2016، في الواقع لم تنظم اللجنة في تلك السنة الا حدثا واحدا، ولكنه حدث دولي ذو أهمية كبيرة في مجال حماية الحياة الخاصة و المعطيات الشخصية إنه "المؤتمر الدولي الثامن والثلاثين لمفوضي حماية المعطيات والحياة الخاصة الذي نظمته اللجنة في مراكش".

- **تعليق**

على المستوى الدولي، عدة مؤشرات تثبت وتدل على انفتاح المملكة على بيئتها الإقليمية والعالمية لتعزيز وتنمية تبادل المعرفة والممارسات الفضلى في هذا المجال.

وعليه، شاركت اللجنة الوطنية منذ نشأتها في عدة مجموعات وجمعيات لسلطات حماية المعطيات المماثلة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي مجموعات عمل مختلفة لحماية المعطيات الشخصية، مع العمل في الوقت ذاته على تطوير مكون التعاون الثنائي مع الدول الصديقة الأخرى.

لهذا الغرض، فإن اللجنة الوطنية عضو في المجموعات التالية:

- **المؤتمر الدولي لمفوضي حماية المعطيات والحياة الخاصة((ICDPPC عضو في لجنتها التنفيذية من 2015 إلى 2017)؛**
- **الشبكة الأفريقية لسلطات حماية المعطيات الشخصية (RAPDP) والتي تتولى فيها منصب الأمانة الدائمة؛**
- **الجمعية الفرنكوفونية لهيئات حماية المعطيات الشخصية(AFAPDP) ؛**
- **فريق العمل الدولي ((GPEN)شبكة منظمات تعمل في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE لحماية الحياة الخاصة)؛**
- **مجموعة برلين، التي تهتم بحماية المعطيات الشخصية في قطاع الاتصالات.**

كما تقوم اللجنة الوطنية بتطوير العديد من آليات التعاون مع الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ... وكذلك مع سلطات حماية المعطيات في البلدان الصديقة: ألبانيا، بلجيكا، بوركينا فاسو، كندا، الإمارات العربية المتحدة، فرنسا، الغابون، غانا، كينيا، مالي، روسيا، السنغال...

بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاقيات تعاون ثنائية مع سلطات حماية المعطيات في بلجيكا وبوركينا فاسو وسوق أبو ظبي العالمي.

تجدر الإشارة إلى أن اختيار المغرب لاستضافة الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر الدولي لمفوضي حماية المعطيات والحياة الخاصة هو بمثابة اعتراف للمجتمع الدولي بالجهود التي يبذلها المغرب لتعزيز وضمان حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية.

المؤشر 2.3.104 : عدد مشاركات اللجنة الوطنية في أحداث دولية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	13	15	16	18	18	18	2021

- **توضيحات منهجية**

يعكس هذا المؤشر عدد التظاهرات الدولية التي شاركت فيها اللجنة الوطنية.

- **مصادر المعطيات**

شعبة الشؤون الادارية و المالية

شعبة التواصل

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

المؤشر يرتبط و يعتمد على عدد طلبات تبادل الخبرات التي تتلقاها اللجنة الوطنية من البلدان الصديقة.

- **تعليق**

- حماية المعطيات الشخصية اشكالية عالمية تتطلب تنسيقا دوليا؛
- تبادل الخبرات والتآزر مع السلطات الأخرى؛
- التعاون رافعة لتوفير الوقت وترشيد الموارد؛
- التعبير والتعريف بموقف المغرب دوليا.

المؤشر 3.3.104 : عدد المداولات الفقهية المعتمدة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	3	5	5	7	7	7	2021

- **توضيحات منهجية**

يعكس هذا المؤشر عدد المداولات الفقهية المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية.

- **مصادر المعطيات**

شعبة الشؤون القانونية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

لقد وضعت اللجنة الوطنية، منذ إنشائها، إطارا تنظيميا للمسؤولين عن المعالجة، يبسط الإجراءات الإدارية للإشعار عن المعالجة، ويأخذ بعين الاعتبار خصوصية أنواع معينة من المعالجات، وذلك من خلال مداولات إطار. وتتلخص الأهداف المبتغاة من المداولات الفقهية للجنة فيما يلي:

- **توضيح بعض أحكام القانون.**
- **الإشراف على بعض المعالجات التي قد تؤثر على الحياة الخاصة وحماية المعطيات الشخصية للأشخاص المعنيين؛**
- **تبسيط الإشعار لبعض المعالجات العادية.**

المداولات الفقهية المعتمدة تتعلق بالجوانب التالية:

- **توضيح المادة 2 من القانون 08-09؛**
- **تبسيط المساطر الإدارية للإشعار بالمعالجات لدى اللجنة الوطنية؛**
- **نظام المراقبة بالكاميرات؛**
- **الإنذار المهني؛**
- **الحق في التوصل بمعلومات شخصية؛**
- **لائحة الدول التي تضمن حماية كافية للمعطيات الشخصية؛**
- **المعطيات البيومترية؛**
- **تحديد الموقع الجغرافي؛**
- **المعالجات المهنية للبنوك والتأمين؛**
- **تدبير الموارد البشرية؛**
- **البيع عن بعد؛**
- **تدبير الزبناء؛**
- **تدبير الممونين؛**
- **التواصل السياسي؛**
- **مراقبة ولوج الزوار؛**
- **إدارة الاستفسارات؛**

- **الرسائل الإخبارية.**

من أجل تطوير هذه الآراء الفقهية، تأخذ اللجنة الوطنية بعين الاعتبار الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي وتتشاور مع ممثلي الأطراف الفاعلة المعنية بموضوع المداولات.

خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2017، اعتمدت اللجنة الوطنية سبعة و عشرون مداولة فقهية.

لم يتم نشر أي مداولة خلال سنة 2016، ولكن بالموازاة مع ذلك، نشرت اللجنة الوطنية كتيبات تشرح بطريقة تربوية بعض الجوانب المتعلقة بمعالجة المعطيات الشخصية.

بالنسبة لسنتي 2018 و 2019 ستصادق اللجنة الوطنية على خمس مشاريع مداولات أخرى لتبسيط الإجراءات، فضلاً عن دلائل قطاعية أخرى تتعلق لاسيما بقطاع الفندقة والتعليم والصحة.

عدد المداولات التي ستعتمدها اللجنة الوطنية سيتم رفعه برسم سنوات 2020 و2021 إلى سبع مداولات سنوياً

برنامج 105 : معالجة المعلومات المالية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

وضعت الحكومة المغربية ملف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في صلب اهتماماتها خلال العشرية الأخيرة.

وفي هذا الصدد، وللحفاظ على سلامة النظام المالي الوطني ضد أي استخدام غير قانوني أو غير مشروع بذلت الحكومة جهوداٍقيمة من أجل:

- **احترام المعايير الدولية ذات الصلة والمعتمدة من طرف مجموعة العمل المالي؛**
- **تشجيع ومواكبة التنفيذ الفعال للتدابير التشريعية والتنظيمية والعملياتية في هذا المجال.**

وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت السلطات العمومية مقاربة شمولية، من خلال إشراك جميع الجهات الفاعلة والهيئات المعنية، مع تكليف الوحدة بمهمة التنسيق الوطني في هذا المجال بالإضافة إلى صلاحياتها الأخرى.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تعزيز وتحسين أداء المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،تعتمد استراتيجية الوحدة على المحاور الواردة أدناه، وذلك وفقا لمهامها ووظائفها القانونية والتنظيمية وبالتعاون مع الجهات الوطنية والدولية الفاعلة.

1. المحاور الاستراتيجية لبرنامج الوحدة

1.أ. المحور الاستراتيجي الأول: تعزيز وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي

يعكس هذا المحور التزام المملكة المغربية اتجاه المجتمع الدولي ب:

- **تأهيل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.**
- **تعزيز فعالية المنظومة من خلال اعتماد النهج القائم على المخاطر.**
- **ملائمة المنظومة للمعايير الدولية، بما في ذلك الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي.**

1.ب.المحور الاستراتيجي الثاني: تعزيز التنسيق الوطني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تتولى الوحدة مهمة التنسيق الدائم مع الشركاء الوطنيين المعنيين بمكتفحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب. و يتجلى هذا التنسيق في:

- **إبرام اتفاقيات وبروتوكولات التعاون الثنائي من أجل تبادل المعلومات.**

- **اعتماد القرارات التي تفرض القواعد الإلزامية بالنسبة للأشخاص الخاضعين.**
- **اعتماد التوجهات العامة أو التوصيات، مع ترك مسؤولية تحديد ترتيبات التنفيذ للأشخاص الخاضعين وذلك وفقا لخصوصيات نشاطهم.**

1.ت.المحور الاستراتيجي الثالث: تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نظرا للاختصاصات الموكلة إليها بموجب القانون، تقوم الوحدة بتمثيلية المملكة المغربية في الهيئات الدولية وتسهر على تعزيز التعاون الدولي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2. مسؤول البرنامج

رئيس وحدة معالجة المعلومات المالية.

3. المتدخلين في القيادة

- **الكاتب العام للوحدة.**
- **رئيسشعبةالمعلوميات والشؤون اللوجستيكية.**
- **رئيس الشعبة القانونية.**
- **رئيس شعبة التوثيق والتحاليل.**

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.105: المساهمة في تحسين ظروف عمل موظفي الوحدة

المؤشر 1.1.105 : متوسط التكلفة السنوية للتسيير لكل موظف

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم	136 080	169 200	213 800	180 300	189 200	189 200	2021

- **توضيحات منهجية**

هذا المؤشر هو حاصل مجموع نفقات التسيير السنوية أسفله على إجمالي عدد الموظفين بالوحدة.

وتشمل نفقات التسيير المعنية بالمؤشر ما يلي:

- تكاليف استئجار وصيانة وتهييئ المباني الإدارية.
- مصاريف الحراسة والمراقبة والتنظيف.
- رسوم الاتصالات والمياه والكهرباء.
- شراء اللوازم المكتبية والقرطاسية والمطبوعات والإمدادات اللازمة للأجهزة المعلوماتية.
- تكاليف صيانة الأجهزة والبرامج المعلوماتية.
- مصاريف الاشتراكات والتوثيق والدراسات.
- نفقات التكوين والتدريب.
- دعم الأعمال الاجتماعية للموظفين.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المستهدفة لهذا المؤشر هي قيمة سنوية.

- **مصادر المعطيات**

  ميزانية واحصائيات الوحدة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

  لا يعكس هذا المؤشر الجهود المبذولة من طرف الوحدة في فصل الاستثمارات.

- **تعليق**

يبين هذا المؤشر درجة تحقيق الهدف عن طريق الاستخدام الأمثل لموارد التسيير المتاحة للوحدة. كما يعكس المؤشر الجهود التي تبذلها الدولة من حيث توفير الميزانية الكفيلة لخلق ظروف عمل مناسبة تمكن الموظفين من القيام بالمهام المنوطة بهم في مجال اختصاصاتهم.

المؤشر 2.1.105 : عدد أنظمة التدبير المحوسبة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	0	2	2	2	2	8	2021

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بالعدد السنوي لأنظمة التدبير المحوسبة التي تتم إنجازها من طرف الوحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المستهدفة لهذا المؤشر هي قيمة تراكمية.

- **مصادر المعطيات**

احصائيات الوحدة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

الغاية هي تزويد الوحدة بأنظمة محوسبة للتدبير الإداري والمالي واللوجستيكي.

ويتعلق الأمر بإنجاز ست أنظمة محوسبة خلال الفترة 2019-2021-2021.

الهدف 2.105: ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوحدة للمعايير الدولية

المؤشر 1.2.105 : عدد النصوص التشريعية والتنظيمية المعدلة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	0	0	1	5	7	13	2021

- **توضيحات منهجية**

يقيس هذا المؤشر عدد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوحدة التي سيتم تعديلها لجعلها تتلاءم مع المعايير الدولية.

ومن شأن ذلك أن يؤدي الرفع من مستوى تقييم المغرب من قبل الهيئات الدولية المختصةفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

القيمة المستهدفة لهذا المؤشر هي قيمة تراكمية

- **مصادر المعطيات**

أنشطة الوحدة في المجال التشريعي والتنظيمي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إنتعدد المتدخلين والآجال الإلزامية لاعتماد النصوص قد تؤدي إلى التأخر في تعديل النصوص التشريعية والتنظيمية وكذلك في اتخاذ القرارات والتوجيهات.

يبين هذا المؤشر عدد النصوص المعدلة من قبل الوحدة، حيث لا تأخذ بعين الاعتبار النصوص المعدلة من قبل الهيئات الأخرى والتي تساهمالوحدة في تعديلها.

- **تعليق**

تتعلق الإجراءات المبرمجة في تعديل النصوص التالية:

- **القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.**
- **المرسوم رقم 2-08-572 الصادر في 24 دجنبر 2008 المتعلق بإحداث الوحدة.**

- **النظام الداخلي للوحدة.**
- **قرارات الوحدة رقم 4 و 5 و 6.**
- **التوجيهات العامة والتوجيهات القطاعية.**

إن القيمة المستهدفة لهذا المؤشر هي قيمة تراكمية.

الهدف 3.105: الرفع من مستوى تعبئة الجهات الفاعلة الوطنية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المؤشر 1.3.105 : عدد الفعاليات المنظمة من طرف الوحدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	20	30	35	50	65	150	2021

- **توضيحات منهجية**

يقيس هذا المؤشر عدد الاجتماعات واللقاءات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية وورشات العمل والمنتديات وما إلى ذلك، التي تنظم من قبل الوحدة لفائدة الفاعلين الوطنين من الإدارات والأشخاص الخاضعين والأشخاص المعنويين الآخرين الخاضعين للقانون العام أو الخاص.

القيمة المستهدفة لهذا المؤشر هي قيمة تراكمية.

- **مصادر المعطيات**

أنشطة الوحدة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتأثر عدد الفعاليات المنظمة من طرف الوحدة بتطور المعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن نتائج التقييم المتبادل لبلادنا.

يوفر هذا المؤشر معلومات عن الفعاليات التي تنظمها الوحدة ولا يأخذ بعين الاعتبار الفعاليات الأخرى التي قد تشارك فيها الوحدة.

- **تعليق**

التطور التوقعي لهذا المؤشر يرجع بالأساس الى رغبة الوحدة في توسيع نطاق الفاعلين الوطنيين المستهدفين من أجل إشراكهم في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك عقب التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية في ذات المجال من قبل مجموعة العمل المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

برنامج 106 : الوقاية ومحاربة الرشوة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

ان برنامج " **وقاية ومحاربة الرشوة**" هو برنامج طموح يترجم الإرادة الوطنية لمحاربة ظاهرة الفساد التي تعرقل النمو الاقتصادي والاجتماعي، وعبر مقاربة تدريجية.

هذا البرنامج يستهدف المجال الوقائي عبر إنجاز حملات تحسيسية، ودراسات قطاعية وكذا تقارير موضوعاتية مرتبطة بالرشوة، قصد إعطاء توصيات واقتراحات لتقوية الإجراءات الوقائية.

من جهة أخرى، سيركز هذا البرنامج على تدبير معالجة الشكايات عبر خلق خلية تحري على المدى المتوسط لمعالجة مختلف ملفات المشتكين.

2. مسؤول البرنامج

مدير قطب الدعم.

3. المتدخلين في القيادة

مدير قطب الشؤون القانونية.

مدير قطب الاستراتيجية والدراسات.

مدير قطب الشراكة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.106: إنجاز دراسات و إصدار استشارات و معالجة الشكايات

المؤشر 1.1.106 : عدد الدراسات و التقارير الموضوعاتية المنجزة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	1	1	2	2	2	2	2022

- **توضيحات منهجية**

انجاز دراستين قطاعيتين في السنة.

- **مصادر المعطيات**

قطب الاستراتيجية والدراسات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

انجاز دراستين في السنة متعلق بتفعيل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة و محاربتها.

- **تعليق**

المؤشر 2.1.106 : عدد الاستشارات و التوصيات الصادرة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	2	2	3	3	3	3	2022

- **توضيحات منهجية**

يتم اصدار الآراء على اساس الطلبات الواردة للهيئة.

يتم اصدار المقترحات عن طريق التقارير المواضيعية.

- **مصادر المعطيات**

مختلف اقطاب الهيئة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتعلق هذا المؤشر بعدد الطلبات الواردة للهيئة و المبادرات التي ستتخذها الهيئة الجديدة.

- **تعليق**

المؤشر 3.1.106 : حجم الشكايات المعالجة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	80	80	90	90	90	100	2022

- **توضيحات منهجية**

يتم تصنيف الشكايات الواردة حسب القطاع و الفئة و الاقليم او الجهة.

- **مصادر المعطيات**

قطب الشؤون القانونية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتعلق هذا المؤشر بالشكايات اللتي تلقتها الهيئة (عن طريق البريد او عن طريق النظام المعلومياتي(

- **تعليق**

الهدف 2.106: تنظيم أيام للتحسيس و الإعلام و التبادل و التكوين حول آفة الفساد

المؤشر 1.2.106 : عدد الإجراءات التحسيسية المنجزة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	6	6	10	10	10	10	2022

- **توضيحات منهجية**

تنظيم اثنتي عشرة إجراء للتوعية في السنة ابتداء من السنة المالية 2019 اذا تم تفعيل الهيئة الجديدة.

- **مصادر المعطيات**

مختلف اقطاب الهيئة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر متعلق بتفعيل الهيئة الجديدة.

- **تعليق**

المؤشر 2.2.106 : عدد التظاهرات المنظمة في السنة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	2	2	4	4	4	4	2022

- **توضيحات منهجية**

الانتقال من حدث واحد كل 6 اشهر الى حدث واحد كل 4 اشهر ابتداء من سنة 2019 (السنة التي يتوقع فيها تفعيل الهيئة الجديدة).

- **مصادر المعطيات**

  قطب الدعم

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

  تجدر الإشارة إلى أن العديد من الأحداث يتم تنظيمها مع الشركاء الوطنيين والدوليين (بتمويل من الأخيرة) في إطار الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين.

- **تعليق**

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 13 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	68	11	79	20,26
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	16	16	32	8,21
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	148	131	279	71,54
المجموع	**232**	**158**	**390**	**100**

- جدول 14 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	232	158	390	100
المصالح اللاممركزة	0	0	0	0
المجموع	232	158	390	100

- جدول 15 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	0	0	0	0
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	100

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 16 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2019 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	90 656 409	0
المناصب المحذوفة	0	0
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	7 800 000	10
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	77 591	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	98 534 000	0
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	98 534 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 110 : توجيه وقيادة الحكومة

- **مشروع 1 : دعم المهام**

1- المصاريف العقارية

- الاعتمادات المخصصة لا كتراء البنايات الإدارية وتحملات تابعة هي: 000 000 9 درهم، ويشمل هذا المبلغ مستحقات الإيجارلسنة 2019، لبناية(ملحقة مصالح رئيس الحكومة) مساحتها 4344 متر مربع، مكونة من أربعة طوابق وطابق أرضي، متواجدة بشارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض- الرباط. **تمثل حوالي % 18 من نفقات المعدات والنفقات المختلفة.**

- مصاريف الأمن والحراسة: 000 500 1 درهم، تتعلق بدفع مبلغ صفقتي الحراسة والتنضيف بالإضافة لمصاريف مواد التنضيف. **تمثل حوالي % 3 من نفقات المعدات والنفقات المختلفة.**

مستحقات الماء، الكهرباء: 000 000 3 درهم، تشمل أداء فواتير الماء والكهرباء لجميع البنايات التابعة لمصالح رئيس الحكومة (المقر الرئيسي، الملحقة، المنزل). **تمثل حوالي % 6 من نفقات المعدات والنفقات المختلفة.**

2- مصاريف الإتصال والمواصلات

- مستحقات المواصلات اللاسلكية : 000 800 1 درهم، تشمل اشتراك الهاتف والإنترنت. **تمثل حوالي % 4 من نفقات المعدات والنفقات المختلفة.**

اشتاك وتوثيق: 000 100 1درهم، تمثل أداء مبلغ العقد المبرم من طرف مصالح رئيس الحكومة من أجل التزود بالجرائد والمجلات والعقد المبرم مع وكالة المغرب العربي للأنباء للإستفادة من بعض خدماتها. **تمثل حوالي % 2.5 من نفقات المعدات والنفقات المختلفة.**

3- عتاد ولوازم

- لوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات: 000 00 7 درهم، تشمل شراء الأوراق ولوازم المكتب المختلفة والحبر لآلات النسخ. **تمثل حوالي % 1.5 من نفقات المعدات والنفقات المختلفة.**

4- حضيرة السيارات

مصاريف وقود السيارات وصيانتها: 000 000 2 درهم، تغطي مصاريف الكزوال، البنزين ومصاريف الصيانة المتعلقة بحضيرة السيارات والدراجات النارية لرئيس الحكومة. **تمثل حوالي % 4 من نفقات المعدات والنفقات المختلفة.**

5- نفقات مختلفة

مصاريف عقد التأمين المتعلق بتأمين الموضفين والشخصيات المأذون لها بركوب الطائرة بمناسبة مهمات رسمية: 1 900 000 درهم، **تمثل حوالي 4 % من نفقات المعدات والنفقات المختلفة.**

6- الأموال الخاصة

- الأموال الخاصة لمهمات رسمية لرئيس الحكومة : 500 721 24 درهم، **تمثل حوالي 50 % من نفقات المعدات والنفقات المختلفة.**

مشروع دعم المهام يمثل حوالي **9 %** من الاعتمادات المخصصة لبرنامج رئيس الحكومة **"قيادة وتوجيه الحكومة"**.

- **مشروع 2 : إعانات و تحويلات**

1- ميزانية التسيير

الاعتمادات المتعلقة بالمشروع إعانات وتحويلات: 500 922 516 درهم، تشمل إعانات التسيير لخمسة عشر(15) مؤسسة وإعانة لفائدة المنضمات النقابية وإعانة لفائدة الاتحاد الوطني للنساء المغربيات. تمثل حوالي **91 %** من الاعتمادات المخصصة لبرنامج رئيس الحكومة **"قيادة وتوجيه الحكومة"**.

2- ميزانية الاستثمار

الاعتمادات المتعلقة بالمشروع إعانات وتحويلات: 000 000 565 درهم، تشمل :

- دفع (versement) لفائدة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، دفع لوكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعمالات وأقاليم الشمال، دفع لوكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم جنوب المملكة ودفع لوكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالة وأقاليم الجهة الشرقية بالمملكة.

- مساعدة الاستثمارللمدرسة الوطنية العليا للإدارة ، الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي والهيأة الوطنية لضبط الكهرباء.

هذه الاعتمادات تمثل حوالي **99,88 %** من الاعتمادات المخصصة لبرنامج رئيس الحكومة **"قيادة وتوجيه الحكومة"**.

- **مشروع 3 : دعم المهام**

- شراء عتاد معلومياتي وبرامج معلومياتية : 000 600 درهم، وهو مبلغ مخصص للاستثمار ومواكبة التطور السريع والمتواصل الذي يعرفه عالم المعلوميات، ويمثل 60 في المائة من الاعتمادات المخصصة للمشروع أوالعملية "دعم المهام".

- **مشروع 4 : برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي**
- **مشروع 5 : برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الرسط الحضري**

- مشروع 6 : برنامج محاربة عدم الثبات
- مشروع 7 : برنامج أفقي
- مشروع 8 : دعم تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- مشروع 9 : GENIEبرنامج تعميم تقنيات الإعلام والاتصال في التربية (برنامج
- مشروع 10 : برامج ومشاريع الخدمة الأساسية للمواصلات المسندة لمستخدمي الشبكات العمومية للمواصلات
- مشروع 11 : "E-SUP" برنامج تعميم تكنولوجيا الإعلام والتصال بمؤسسات التعليم العالي
- مشروع 12 : برنامج التأهيل الترابي
- مشروع 13 : برامج ومشاريع أخرى للخدمة الأساسية للمواصلات
- مشروع 14 : نفقات غير موزعة
- مشروع 15 : برنامج إرساء البنيات التحتية للويفي على مستوى المؤسسات الجامعية
- مشروع 16 : برنامج تعميم تكنولوجيات المعلومات والتواصل بالتعليم العالي (برنامج
- مشروع 17 : إنعاش الاستثمارات
- مشروع 18 : مشروع تجريد القرارات القضائية الصادرة عن محكمة النقض من الصفة المادية وأجرة لا تمركز تسليمها (مشروع قراري
- مشروع 19 : مشروع تجريد مساطر إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية من الصفة المادية مشروع
- مشروع 20 : دعم المهام
- شرح الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المدرسة الوطنية العليا للإدارة
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	
الأنشطة	

برنامج 104 : حماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية

- **مشروع 1 : تدبير الشكايات، بحث ومراقبة**

تغطي اعتمادات التسيير المخصصة لهذا المشروع الأنشطة الرامية إلى:

- **فتح قنوات جديدة لتلقي الشكايات**
- **تنويع أنواع عمليات المراقبة (ميدانية، الوثائق، الإنترنت، إلخ) التي ستغطي مختلف القطاعات والمواضيع (وضع كاميرات المراقبة، الاستقراء، أنظمة الولوج البيومترية وما إلى ذلك)**
- **مكافحة الرسائل القصيرة غير المرغوب فيها**
- **مسك سجل وطني**

هذه الاعتمادات تناهز 550.000 درهم وتوزع اعتمادات التسيير المخصصة لهذه النفقات على النحو التالي :

كتل النفقات	المبالغ
الوسائل اللوجستية لعمليات المراقبة	200.000 درهم
القيام بدراسات و أبحاث	350.000 درهم

- **مشروع 2 : يقظة، دراسات وخبرة**

تغطي اعتمادات التسيير المرصودة لهذا المشروع الأنشطة الرامية إلى تحقيق ما يلي:

- **مختبر للخبرة**
- **اليقظة القانونية والتقنية**
- **دلائل الملائمة**
- **الايداع عبر الانترنيت**

هذه الاعتمادات تقدر ب 920.000 درهم. وتقسم هذه الاعتمادات إلى وسائل مخصصة بوجه خاص :

- **للقيام بالدراسات العامة والوسائل اللوجستيكية اللازمة لمهام اليقظة،الدراسات و الخبرة.**
- **و تغطية مصاريف تنظيم ندوات وورشات تكوينية وتبلغ الاعتمادات المخصصة للدراسات العامة و الدراسات المعلوماتية 000 500 درهم و 200.000درهم كمصاريف تنظيم ندوات وورشات تكوينية.**

- **مشروع 3 : التموقع على المستوى الدولي**

تشمل اعتمادات التسيير المبرمجة لهذا المشروع الأنشطة الرامية إلى:

- **تعزيز حضور اللجنة الوطنية في المؤسسات الدولية،**

- **جعل موقف المغرب مسموعا على المستوى الدولي؛**
- **اليقظة لمعرفة الاتجاهات الدولية**
- **جعل اللجنة الوطنية نموذجا للبلدان الأفريقية والعربية و الاسلامية**
- **تطوير الآراء الفقهية**
- **التعديل وتقارب التشريعات**

هذه الاعتمادات تصل الى مبلغ 2.900.000 درهم. وتقسم إلى وسائل مخصصةأساسا لما يلي:

- تنظيم تظاهرات ، ندوات وورشات تكوينية خاصة عبر نفقات الفندقة، الإيواء، الإطعام ومصاريف الاستقبال وتكاليف الطباعة وبث وصلات إذاعية و تلفزية (2.000.000درهم)
-مشاركة اللجنة الوطنية في التظاهرات وأوراش العمل الإقليمية والدولية (800.000 درهم)
- الانخراط والمساهمة في المنظمات الدولية العاملة في مجال حماية المعطيات الشخصية والحياة الخاصة (100.000 درهم).

- **مشروع 4 : تحسيس وتطوير منظومة لحماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية**

الاعتمادات المرصودة للمشروع/عملية: " تحسيس وتطوير منظومة لحماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية " يشمل الأنشطة التي تهدف إلى:

- **تقوية حضور اللجنة على الأنترنيت؛**
- **غرس الثقافة الرقمية؛**

بناء منظومة حول موضوع حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية عبر:

- **توسيم الشركات المختصة في حماية المعطيات الشخصية؛**
- **دعم منظمات المجتمع المدني الغير حكومية المتخصصة في حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية؛**
- **إدماج حماية المعطيات الشخصية في المسالك العلمية الجامعية؛**
- **تحسيس الفيدراليات والجمعيات المهنية بصفتهم شركاء موثوق بهم؛**
- **إدماج الإعلام بصفته قاطرة بين اللجنة الوطنية والرأي العام .**

تبلغ اعتمادات التسيير ما مجموعه 4.770.000 درهم وتوزع كالتالي:

- **تنظيم حملات تحسيسية خاصة عبر: إدراج وصلات إذاعية وتلفزيه وخدمات الطباعة... بمبلغ 3.200.000 درهم؛**
- **تنظيم ندوات وورشات تكوينية خاصة عبر نفقات الفندقة، الإيواء، الإطعام ومصاريف الاستقبال بمبلغ 1.570.000 درهم؛**

- **مشروع 5 : دعم المهام**

الاعتمادات المرصودة للمشروع/عملية: "دعم المهام" يشمل الأنشطة التي تهدف إلى:

- توفير الدعم الضروري لمهام اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- تحديث وتبسيط المساطر؛
- تطوير الكفاءات وتقوية النظام المعلوماتي.

1-**اعتمادات التسيير المعدات والنفقات المختلفة**: تبلغ ما مجمله 4.780.000 درهم.

اعتمادات التسيير تنقسم كالآتي:

النسبة المئوية من الغلاف المالي للمشروع/عملية	الاعتمادات	النفقات
41 في المئة	1.950.000 درهم	تحملات عقارية
5 في المئة	240.000 درهم	رسوم وإتاوات
21 في المئة	990.000 درهم	أثاث وعتاد ولوازم المكتب
5 في المئة	230.000 درهم	حضيرة السيارات
3 في المئة	160.000 درهم	نقل وتنقل
7 في المئة	335.000 درهم	نفقات مختلفة
4 في المئة	200.000 درهم	إعانة لفائدة الأعمال الاجتماعية للموظفين
9 في المئة	435.000 درهم	تكوين وتداريب

اعتمادات التسيير المخصصة للتحملات العقارية تشمل أساسا:

الغلاف المالي	نوع النفقة
1.900.000 درهم	الكراء
200.000 درهم	صيانة وتهيئة المباني
350.000 درهم	مصاريف الأمن والحراسة والتنظيف

الاعتمادات المخصصة لتحملات كراء المبنى الإداري للجنة تبلغ 2.475.000 درهم، ما يمثل معدل 3.705,64درهم للمتر المربع لمساحة إجمالية تبلغ 667.9 كتر مربع.

الاعتمادات المرصودة لتكاليف مستحقات الماء، الكهرباء والمواصلات اللاسلكية تقدر ب 350.000 درهم.

الاعتمادات المخصصة للنفقات المتعلقة بشراءالعتاد واللوازم المعلوماتية وكذا مصاريف الطبع والرقمنة حددت في 650.000 درهم. لحظيرة معلوماتية مكونة من 18 آلة طابعة، 26 حاسوب، 6خادم معلوماتي، 3 نقط ولوج...

الغلاف المالي المخصص لشراء و اصلاح عتاد ولوازم المكتب يبلغ 220.000 درهم،

الغلاف المالي المخصص لحظيرة سيارات اللجنة الوطنية والمكونة من 3 عربات و المتضمن لنفقات الوقود والزيوت ، صيانة وإصلاح السيارات، مصاريف تأمين السيارات و الرسم السنوي الخاص بالعربات قدر ب 220.000 درهم.

الاعتمادات المخصصة لنفقات النقل والتنقل تبلغ ما قدره 215.000 درهم تخص أساسا:

- كراء السيارات بمبلغ 100.000 درهم؛
- تعويضات التنقل وتغيير الإقامة داخل المملكة: 50.000 درهم؛
- مصاريف نقل الموظفين داخل المغرب: 50.000 درهم.

الغلاف المالي المرصود لإعانة الأعمال الاجتماعية لموظفي اللجنة الوطنية يبلغ 200.000 درهم. الاستفادة من هذا المبلغ سيتم على أساس عقد شراكة مع اللجنة الوطنية وكذا عبر برنامج عمل.

الاعتمادات الموجهة للنفقات المختلفة تبلغ 195.000 درهم. هذه النفقات تتكون أساسا من:

- اشتراك وتوثيق: 150.000 درهم؛
- إصلاح وصيانة العتاد التقني واللاسلكي: 40.000 درهم.

الاعتمادات المخصصة للتكوين والتداريب تقدر ب 150.000 درهم.

- **مشروع 6 : دعم المهام**

الاعتمادات المرصودة للمشروع/عملية: "دعم المهام" يشمل الأنشطة التي تهدف إلى:

- توفير الدعم الضروري لمهام اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- تحديث وتبسيط المساطر؛
- تطوير الكفاءات وتقوية النظام المعلوماتي.

1-**اعتمادات التسيير المعدات والنفقات المختلفة**: تبلغ ما مجمله 4.365.00 درهم.

اعتمادات التسيير تنقسم كالآتي:

النسبة المئوية من الغلاف المالي للمشروع/عملية	الاعتمادات	النفقات
49 في المئة	2.150.000 درهم	تحملات عقارية
9 في المئة	400.00 درهم	رسوم وإتاوات
18 في المئة	815.000 درهم	أثاث وعتاد ولوازم المكتب
5 في المئة	220.000 درهم	حضيرة السيارات
3 في المئة	165.000 درهم	نقل وتنقل
2 في المئة	115.000 درهم	نفقات مختلفة
4 في المئة	200.000 درهم	إعانة لفائدة الأعمال الاجتماعية للموظفين
6 في المئة	300.00 درهم	تكوين وتداريب

اعتمادات التسيير المخصصة للتحملات العقارية تشمل أساسا:

الغلاف المالي	نوع النفقة
1.600.000 درهم	الكراء
225.000 درهم	صيانة وتهيئة المباني
300.000 درهم	مصاريف الأمن والحراسة والتنظيف
25.000 درهم	مصاريف التأمين، الرسوم والإتاوات

الاعتمادات المخصصة لتحملات كراء المبنى الإداري للجنة تبلغ 2.150.000 درهم، بمعدل 3219.04 درهم للمتر المربع لمساحة إجمالية تبلغ 667.9 كتر مربع.

الاعتمادات المرصودة لتكاليف مستحقات الماء، الكهرباء والمواصلات اللاسلكية تقدر ب 400.000 درهم، تمثل منها مستحقات المواصلات اللاسلكية ما قدره 62.5 في المئة. هذه النسبة تفسر باشتراك اللجنة الوطنية في خدمة الخط الخاص للأنترنيت الذي يسمح لها ضمان السرعة والفعالية في خدمات البريد الإلكتروني وكذا الموقع الإلكتروني للجنة.

الاعتمادات المخصصة للنفقات المتعلقة بشراءالعتاد والوازم المعلوماتية وكذا عتاد ولوازم المكتب، وتشمل أساسا:

- مصاريف الطبع والرقمنة بغلاف مالي قدره 300.000 درهم. هذه الاعتمادات مخصصة إلى إحداث أرشيف رقمي لوثائق اللجنة الوطنية؛
- شراء لوازم 18 آلة طابعة بغلاف قدره 250.000 درهم؛
- صيانة البرامج المعلوماتية بغلاف قدره 100.000 درهم لحظيرة معلوماتية مكونة من 26 حاسوب، 6 خادم معلوماتي، 3 نقط ولوج...
- الاعتمادات المرصودة لشراء لوازم المكتب والأوراق والمطبوعات تقدر ب 100.000 درهم.

الغلاف المالي المخصص لحظيرة سيارات اللجنة الوطنية والمكونة من 3 عربات، يوزع كالآتي:

- شراء الوقود والزيوت 100.000 درهم؛
- مصاريف صيانة وإصلاح السيارات 100.000 درهم؛
- مصاريف تأمين السيارات 10.000 درهم؛
- الرسم السنوي الخاص بالعربات 10.000 درهم.

الاعتمادات المخصصة لنفقات النقل والتنقل تبلغ ما قدره 165.000 درهم تخص أساسا:

- كراء السيارات بمبلغ 50.000 درهم؛
- تعويضات التنقل وتغيير الإقامة داخل المملكة: 50.000 درهم؛
- مصاريف نقل الموظفين داخل المغرب: 50.000 درهم.

الغلاف المالي المرصود لإعانة الأعمال الاجتماعية لموظفي اللجنة الوطنية يبلغ 200.000 درهم. الاستفادة من هذا المبلغ سيتم على أساس عقد شراكة مع اللجنة الوطنية وكذا عبر برنامج عمل.

الاعتمادات الموجهة للنفقات المختلفة تبلغ 115.000 درهم. هذه النفقات تتكون أساسا من:

- اشتراك وتوثيق: 100.000 درهم؛
- إصلاح وصيانة العتاد التقني واللاسلكي: 10.000 درهم.

الاعتمادات المخصصة للتكوين والتداريب تقدر ب 300.000 درهم. في هذا الإطار تهدف اللجنة إلى تقوية قدرات أطرها، خاصة في مجال حماية المعطيات الشخصية، والتطورات في مجال التقنيات الحديثة وكذا في مجال اكتساب اللغات.

2-اعتمادات الاستثمار:

تبلغ اعتمادات الآداء الخاصة بالاستثمار ما مجموعه1.080.000 درهم وتشمل:

- بناء وتهيئة وتجهيز المصالح: 100.000 درهم؛
- شراء العتاد: 980.000 درهم.

اعتمادات الاستثمار المخصصة للنفقات المتعلقة بشراء العتاد تشمل خاصة العتاد والبرامج المعلوماتية بغلاف قدره 900.000 درهم من اعتمادات الآداء. المشاريع الأساسية المتعلقة بهذا الصدد هي: الإيداع عبر الأنترنيت، شراء الرخص المتعلقة بمركز البيانات الخاص باللجنة *(Oracle, splunk, Kaspersy, Visualisation...)*، وكذا شراء العتاد المعلوماتي الضروري يعمل اللجنة.

- **مشروع 7 : الحق في الحصول على المعلومات**

برنامج 105 : معالجة المعلومات المالية

- **مشروع 1 : دعم المهام**

يبين الجدول التالي محددات نفقات المشروع رقم 1 المتعلق بدعم مهام الوحدة.

الجدول رقم 10: محددات نفقات المشروع رقم 1

طبيعة النفقة	قانون المالية لسنة 2018	مشروع قانون المالية لسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	8.290.000,00	9.230.000,00	13.725.000,00	17.925.000,00
نفقات الاستثمار	3.050.000,00	3.050.000,00	10.550.000,00	14.500.000,00
المجموع	**11.340.000,00**	**12.280.000,00**	**24.275.000,00**	**32.452.000,00**

النفقات الرئيسية في المشروع رقم 1 مدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: نفقات المشروع رقم 1

النفقات	الفصل
• تكاليف استئجار وصيانة وتهييئ المباني الإدارية • مصاريف الأمن والمراقبة والتنظيف • رسوم الاتصالات والمياه والكهرباء • صيانة وإصلاح الأثاث والمعدات المكتبية ومعدات الحاسوب والمعدات التقنية والمركبات. • تكاليف صيانة الأجهزة والبرامج المعلوماتية. • مصاريف واستحقاقات النقل والسفر في المغرب والخارج • نفقات الاستقبالات والاحتفالات الرسمية • المساهمات والدفعات للمنظمات الدولية. • مصاريفالتكوين والتدريب	**فصل المعدات والنفقات المختلفة**

• ترتيب وتهيئة وتركيب • اشغال التهيئة والإقامة • شراء معدات وأثاث مكتبية بالإضافة إلى المعدات التقنية والسمعية البصرية ومعدات الاتصالات والمعدات والبرامج المعلوماتية .	**فصل الاستثمار**

- **مشروع 2 : دعم المهام**
- **مشروع 3 : ملائمة وتقييم**

يبين الجدول التالي محددات نفقات المشروع ، المتعلق بملائمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية.

الجدول رقم 12: محددات نفقات المشروع رقم 2

طبيعة النفقة	قانون المالية لسنة 2018	مشروع قانون المالية لسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	1.700.000,00	940.000,00	2.287.500,00	2.987.500,00
نفقات الاستثمار	-	-	-	-
المجموع	**1.700.000,00**	**940.000,00**	**2.287.500,00**	**2.987.500,00**

حددت النفقات الرئيسية في المشروع رقم 2 كالتالي:

الجدول رقم 13: نفقات المشروع رقم 2

النفقات	الفصل
• مصاريف التنظيم أو المشاركة في الندوات والمؤتمرات • الفندقة، الإيواء، الإطعام ومصاريف الإستقبال • نفقات الترجمة والترجمة الفورية • نقل المشاركين • مصاريف مهمات وإقامة الخبراء الأجانب في المغرب • نفقات التكوين والتدريب • الدراسات العامة والتقنية • الدراسات والمساعدة التقنية	**فصل المعدات والنفقات المختلفة**

- **مشروع 4 : توعية واعلام**

يتم عرض محددات نفقات المشروع رقم 3، بعنوان "التوعية والإخبار والمواكبة"، في الجدول التالي.

الجدول رقم 14: محددات نفقات المشروع رقم 3

طبيعة النفقة	قانون المالية لسنة 2018	مشروع قانون المالية لسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	880.000,00	780.000,00	6.862.500,00	8.962.500,00
نفقات الاستثمار	-	-	-	-
المجموع	**880.000,00**	**780.000,00**	**6.862.500,00**	**8.962.500,00**

النفقات المبرمجة حسب الطبيعة في إطار المشروع رقم 3 هي كما يلي:

الجدول رقم 15: نفقات المشروع رقم 3

النفقات	الفصل
• مصاريف التنظيم أو المشاركة في الندوات والمؤتمرات • الفندقة، الإيواء، الإطعام ومصاريف الاستقبال • نفقات الترجمة والترجمة الفورية • نقل المشاركين • مصاريف مهمات وإقامة الخبراء الأجانب في المغرب • نفقات التكوين والتدريب	**فصل المعدات والنفقات المختلفة**

برنامج 106 : الوقاية ومحاربة الرشوة

- **مشروع 1 : وقاية، تدبير الشكايات والتضلمات والبحث**

مشاريع/إجراءات: الوقاية، معالجة الشكايات والتظلمات والتحري. 3 100 000,00 درهم

وتبلغ نفقات الدراسات القطاعية 2 000 000 درهم (دراستين في كل سنة مالية). وهذا يمثل 65 في المائة من الميزانية الإجمالية المخصصة للمشاريع / الإجراءات "الوقاية، معالجة الشكايات والتظلمات والتحري". وقد أجرت الهيئة بالفعل دراستين قطاعيتين خلال الفترة 2010-2011، ولقطاعين مهمين هما النقل والصحة.

وترتبط نفقات الدراسات المذكورة بالتعيينات السامية في الهيئة، قصد إبرام صفقات عمومية والمصادقة على مختلف مراحل الدراسة من طرف الممثل القانوني للهيئة .

وبالنسبة لتكاليف الاشتراك والتوثيق، فهي تتكون من رسوم الاشتراك السنوي في قاعدة بيانات عبر الإنترنت من خلال نظام BKMS (البوابة المظالم stopcorruption.ma المخزنة على خوادم BKAG الألمانية) وتتكون أيضا من اشتراكات مختلفة للهيئة. وهي تمثل 750،000.00 درهم أي 24٪ من اعتمادات الأداء المخصصة للمشاريع / الإجراءات "الوقاية، معالجة الشكايات والتظلمات والتحري.

- **مشروع 2 : إتصال و توعية**

مشاريع/إجراءات: التواصل والتحسيس. 2 000 000,00 درهم

يتم تخصيص مبلغ 900،000.00 درهم لخدمات الطباعة التي تغطي مختلف منشورات المؤسسة. وهي تمثل 45٪ من المشاريع / الإجراءات "التواصل والتحسيس". وتغطي النفقات المذكورة مصاريف الطبع المختلفة في إطار إجراءات التحسيس والتوعية، وتبادل المعلومات، وإصدار تقارير وآراء الهيئة.
وفيما يتعلق بمصاريف التكوين والمشاركة في الدورات التكوينية، فهي تصل إلى 400،000 درهم. وتغطي هذه الميزانية تداريب موظفي الهيئة ومشاركتهم في الندوات والمؤتمرات. هذا الغلاف المالي يمثل 20 في المائة من اعتمادات الميزانية المخصصة لمشاريع / أنشطة "التواصل والتوعية".
وبالنسبة للفندقة، وتكاليف الإقامة وتكاليف الطعام، فهي تصل إلى 400 000 درهم، أي 20 في المائة من اعتمادات الميزانية المخصصة لمشاريع / أنشطة التواصل والتحسيس. وتغطي هذه النفقات تكاليف الإيواء والوجبات للمشاركين في الفعاليات التي تنظمها الهيئة.

- **مشروع 3 : دعم المهام**
- **مشروع 4 : دعم المهام**